معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المفهوم من
هذا التركيب خبري وهذا اظهر لكن لا يخفى على من فهم اظهر قوله
لم تجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه
خارج عن قاعدة النصب لانه ليس فيه مايشبه المضاف حتى لو كان
لنصب اذ لا يجوز لا خيرا لي في اليوم مع شبهته للمضاف اعني
لا ضربا اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى في قوله
لفساد المعنى قال المص ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير
وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم اللف
ووجود النون ولما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون
بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه للاغير صورة
المضاف ش بالمفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله واما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه صكم المحقق الشريف
قدس سره في شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب
اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين على النحو مثله ولم تختلف
فيما بينهم مثاله قوله اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين
المخالفين لا يخفى بعده عن العبارة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعين هذه العلة ويمكن ان يراد
بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي ان ضربة قائما
جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة لاقتصاره على الخبرية

ولك

ولك ان تجعله راجعا الى عاملية وحالا فيستغني عن النكتة ولك
ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية علة
اصلا لجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية
متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة
لتركك بيان بناء الاسمية على العلة اصلا لجاز في نحت اسم ما ولا
مع تقدمه وتاخره الى نحت خبرها ولا قوله وهي زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر ان زيادتها عند البصريين
ايضا لتاكيد النفي قوله او انتقاض النفي بلا اخلاقا ليونسي مشهد الاولة
وما الرهبر الا ملجنون ما جعله وما طالب الحاجات الا متقدما واقل
وجعلها من قبيلها ان الا سيئا بجعل معنى ما مصدرا وجعل ملجنون
قائما مقامه اي وما كان ملجنون قوله او تقدم الخبر وما ليس بظرف
على الاسم المقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
نحو قوله تعالى في منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف
ولكن راعه ابرازان النافية في موضع العامل قوله اي في حكم العطف
الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة
المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا تفي بعد الموجب ليتوكد باعتبار
الباء او قدرته بعده واذا عطف عليه يوجب ان المعطوف بعد الموجب
هو المقدر ولا الحالة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل عازيد قائما
بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الجر لانه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)